مجـلـة الحـق

تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index

العدد الثالث عشر ، يونيو 2024، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون

دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في تشاد

(مفتشية الدولة نموذجاً)

د. العابد مصطفى البشير

قسم القانون الجنائي، كلية العلوم القانونية والسياسية ، جامعة أنجامينا ، تشاد.

djarwal16@gmail.com

The role of regulatory agencies in combating corruption in Chad

(State inspectorate as an example)

Abid Mustafa Al-Bashir

Department of Criminal Law, Faculty of Legal and Political Sciences, University of N'Djamena, Chad.

تاريخ الاستلام: 28-04-2024 تاريخ القبول: 14-05-2024 تاريخ النشر : 01-06-2024

الملخص

تأتي دراسة هذا الموضوع لتسلط الضوء على مدى نجاعة الأجهزة الرقابية في مكافحة ظاهرة الفساد والتعرّف على جوانب القصور لدى الاجهزة الرقابية لمكافحة الفساد وتركز على المفتشية العامة للدولة في تشاد كأحد ابرز النماذج المطروحة للحد من هذه الظاهرة . وترصد خطوات تشاد الهادفة الي تعزيز منظوماتها القانونية والمؤسساتية ، وذلك من خلال إنشاء هيئات ذات طابع قانوني من شأنها أن تحدّ من انتشار الفساد الإداري والمالي وأن تعمل على كشف المتورطين فيه ومعاقبتهم، وتوضح الدراسة اسباب تعثر الاجهزة الرقابية على أرض الواقع في احتواء هذه الظاهرة والتصدي لها، لتستخلص اخيراً ان السبب الرئيسي يعود إلى عدم منح هذه الهيئات الصلاحيات الواسعة، إضافة إلى عدم تمتعها بالاستقلالية سواء المالية أو العضوية أو الوظيفية.

الكلمات الدالة: مكافحة الفساد ، الأجهزة الرقابية ، مفتشية الدولة ، تشاد ، الفساد الإداري والمالي.

Abstract

The study of this topic sheds light on the effectiveness of the regulatory agencies in combating the phenomenon of corruption and identifies the shortcomings of the regulatory agencies to combat corruption. It focuses on the General Inspectorate of the State in Chad as one of the most prominent models proposed to reduce this phenomenon. It monitors Chad's steps aimed at strengthening its legal and institutional systems This is through the establishment of bodies of a legal nature that would limit the spread of administrative and financial corruption and work to

expose those involved in it and punish them. The study explains the reasons for the failure of the regulatory agencies on the ground to contain and address this phenomenon, to finally conclude that the main reason is due to the lack of Granting these bodies broad powers, in addition to not enjoying independence, whether financial, membership, or functional.

Keywords: Anti-corruption, regulatory agencies, state inspectorate, Chad, administrative and financial corruption.

مقدمة:

يُعتبر الفساد من أبرز الظواهر التي تهدد استقرار الدول وتعيق تقدمها في مختلف المجالات ، وهو احد أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة ، فهو لا يقتصر على اختلاس المال العام أو الرشوة فحسب، بل يمتد ليشمل المحسوبية وسوء استخدام السلطة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية ويعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل أضحى ثقافة مجتمعية في بلدنا تشاد وتقف خلفه وتسنده الكلونيالية الفرنسية.

في هذا السياق، تلعب الأجهزة الرقابية دورًا وحيويًا في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة اذ تطلع هذه الأجهزة بمسؤوليات متعددة تشمل مراقبة الأداء المالي والإداري، والتحقيق في المخالفات، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأنظمة والعمليات .

إلا إن الأجهزة الرقابية تواجه تحديات كبيرة، منها نقص الموارد البشرية والتقنية، والضغوط السياسية، ونقص التعاون بين المؤسسات المختلفة .ومع ذلك، فإن تعزيز فعالية هذه الأجهزة يُعد أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز النزاهة في المجتمع.

سيتناول هذا البحث دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد في تشاد من خلال تحليل الآليات المتبعة، واستعراض التجارب الناجحة، وتقديم توصيات لتحسين الأداء.

نهدف من خلال هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية تعزيز دور هذه الأجهزة كخطوة أساسية نحو بناء مجتمع أكثر نزاهة وشفافية حيث اصبح الفساد ثقافة مجتمعية تؤرق الجميع ومحاربتها أضحت مسؤولية جماعية وأوجب الواجبات من أجل مستقبلنا ومستقبل أفضل للأجيال القادمة.

أهمية الموضوع

إن الاهمية التي يكتسيها هذا الموضوع تتمثل في اعتبارات واقعية نجملها في الاتي :

- ان تفعيل دور الاجهزة الرقابية في مكافحة الفساد اضحى من الاهمية بمكان حيث اصبح

الفساد ظاهرة تتمفصل في جميع المرافق الخدمية في تشاد وعموم دول افريقيا جنوب الصحراء وهي تعدت في تشاد كونها ظاهرة عابرة الي ان اضحت ثقافة مجتمعية .

- تسليط الضوع على القانون الجديد للمفتشية العامة للدولة بغية معرفة مكامن الخلل فيه لتلافيه
- الوقوف على أهم اسباب فشل الاجهزة الرقابية في عموم افريقيا وتشاد على وجه التحديد في الحد من الفساد.

أهداف البحث

– تسليط الضوء على المفتشية العامة للدولة باعتبارها الجهاز المختص بمحاربة الفساد من خلال القراءة النقدية لقانونها مقارنة بالآليات الرقابية السابقة في تشاد وكذلك الاقليمية والدولية .

– تقديم مقترحات عملية لتطوير دور المفتشية العامة للدولة بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية لمحاربة الفساد.

– تسليط الضوء على الصلة الوثيقة بين مكافحة الفساد والسلام والأمن والتنمية.

إشكالية الموضوع

تتمحور اشكالية الموضوع في عجز الاجهزة الرقابية في مواجهة الفساد الذي تحول من ظاهرة عابرة الي ثقافة مجتمعية من جانبين :

الجانب الاول : يطرح سؤالاً مقتضاه ما أسباب فشل الاجهزة الرقابية في تشاد تحديداً في محاربة ظاهرة الفساد ؟

الجانب الثاني : معرفة اهم العقبات وابرز التحديات التي تواجه هذه الاجهزة حاضراً ومستقبلاً

انطلاقاً من معطيات مستمدة من الواقع .

منهج البحث

ستكون دراسة الموضوع دراسة تحليلية نقدية مقارنة تعتمد على ثلاثة مناهج :

– المنهج التحليلي لتناول نصوص القانون رقم المنظم للمفتشية العامة والقرارات الملحقة به بهدف التعمق في محتواه لاستنباط الاحكام المتعلقة به .

– المنهج النقدي لا براز القصور والثغرات التي اعترت قانون المفتشية العامة للدولة .

– المنهج المقارن لمقارنة قانون المفتشية العامة لمحاربة مع احكام الاتفاقية الافريقية والاتفاقية العربية لمحاربة الفساد.

خامساً : خطة البحث

وسيتم بسط الموضوع في اربع مباحث على النحو التالي :

المبحث الاول : نشأة الاجهزة الرقابية لمكافحة الفساد في تشاد

المبحث الثاني : المفتشية العامة للدولة الصلاحيات والتنظيم

المبحث الثالث : مدى ملاءمة القانون المنظم للمفتشية العامة مع احكام الاتفاقية الافريقية لمحاربة الفساد

المبحث الرابع : المفتشية العامة للدولة التحديات والافاق

المبحث الأول: نشأة الأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد في تشاد

ظهر مصطلح أجهزة مكافحة الفساد في عدة انظمة تشتمل انشطة تعارض الفساد او تمنعه ، ومثلما يتخذ الفساد اشكالاً عديدة ، تتباين جهود مكافحة من حيث النطاق والاستراتيجية ، والاجهزة الرقابية عبارة عن هيئات حكومية لمكافحة الفساد يمكن تعريفها بأنها :

اي مؤسسة مستقلة، غير بعيدة عن المؤسسات الحكومية التنفيذية، تنطوي وظيفتها الرئيسية على تنسيق جميع الانشطة الموجهة نحو تنفيذ استراتيجية لمكافحة الفساد في البلاد، وتوفير المعلومات والآراء اللازمة لإعادة تصميم وتحسين تلك الاستراتيجية

يجب إعارة اهتمام خاص لتصميم الهيئة وموقعها في الهيكل الحكومي العام، بهدف الحفاظ على حريتها المهنية واستقلاليتها المؤسسية، وضمان مساءلتها المهنية وتقييمها على مر الزمن. قد تفضي نقاط الضعف في تصميم الوكالة، بجانب فشل أدائها، إلى انعدام فائدتها في مكافحة الفساد مما يؤدي الي فقدان الثقة فيها ([1]) وهناك تعاريف مختلفة ترتكز على الوظائف والولاية القضائية وحدود المسئولية الممنوحة لكل هيئة ، بحسب الظروف المحيطة من تمدد وعمق الظاهرة والوعي المجتمعي.

المطلب الاول : السياق التاريخي لنشأة الاجهزة الرقابية

تشاد، مثل العديد من الدول الأفريقية، واجهت تحديات كبيرة في مجال الحكم الرشيد والشفافية فمنذ استقلالها في عام **1960**، شهدت البلاد فترات من الاضطرابات السياسية والحروب الأهلية، مما أثر سلبًا على المؤسسات الحكومية وقدرتها على مكافحة الفساد.

ففي أوائل التسعينيات، بدأت تشاد في اتخاذ خطوات نحو تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد ، إذ تم إنشاء بعض الهيئات الرقابية كجزء من جهود الحكومة لتحسين صورتها الدولية وجذب الاستثمارات الأجنبية الي الداخل. وفي عام **1999**، تم تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد(**Agence national Anti- corruption**) كخطوة رئيسية في هذا الاتجاه وكانت مهمتها الأساسية هي مراقبة الأنشطة الحكومية والتأكد من عدم وجود فساد إداري أو مالي .

بينما في السنوات اللاحقة، تم تبني مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة شملت هذه القوانين إنشاء لجان ومحاكم خاصة للنظر في قضايا الفساد وتحديد العقوبات المناسبة([2]).

المطلب الثاني : التعريف بالمفتشية العامة للدولة

تعاني تشاد من ظاهرة الفساد بشتى انواعه وتتصدر قوائم الدول الاكثر فساداً في العالم وتحاول جاهدة لمجابهتها حيث تم انشاء وزارة خاصة سميت بـ(وزارة المفتشية العامة للدولة والتطهير) وبعد اخفاقها في أداء مهامها تم إلغائها وتم استبدالها عام 2015 بالمفتشية العامة للدولة التي منحت صلاحيات كبيرة فأضحت تجني مالم تجنيه الوزارة سابقاً. وقد تم استحداث المفتشية العامة كهيئة رقابية دائمة ومستقلة بموجب المرسوم **Decret no:2069\pr\2015** الصادر بتاريخ 01 اكتوبر 2015م .

الفرع الأول : تعريف المفتشية العامة للدولة

تعتبر المفتشية العامة للدولة **(Inspection Générale d'État)** هيئة رقابية مستقلة في تشاد، تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة .تأسست لتعزيز جهود مكافحة الفساد وتحسين فعالية المؤسسات الحكومية ([3]).

وقد سارت تشاد ضمن ركب البلاد التي تسعى لمكافحة الفساد فأصدرت العديد من القوانين ([1])

---

[1] – أدلة الحوكمة الرشيدة رقم (3) سياسات وهيئات مكافحة الفساد، فرانسيسكو كاردونا ، مركز النزاهة في قطاع الدفاع (CISD)ص 4. .www.cids.no

[2] – القانون رقم PR/2000/004 عن قمع اختلاس الأصول العامة، الفساد والارتجاج واستغلال النفوذ والجرائم المشابهة LOI N° 004/PR/2000 Portant Répression des Détournements des Biens Publics, De la Corruption,de la Concussion, des Trafics d'Influence Et des Infractions Assimilées

الهادفة الي مكافحة الفساد في شتى الاطر والمجالات ، حيث نخر الفساد مفاصل مؤسسات الدولة بالإضافة الي سعيها الي مواءمة تشريعاتها مع التزاماتها الدولية كونها من ضمن الدول الموقعة على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الافريقي لمكافحة الفساد وتأكيداً لهذه الالتزامات تم اعادة تنظيم المفتشية العامة للدولة بغية ان تكون مواكبة للتطورات على المستوى المحلي الإقليمي والدولي ، وذلك بموجب القانون الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2021([2]).

الفرع الثاني: مجال عمل المفتشية العامة للدولة

تعمل المفتشية العامة ويخضع لرقابتها ما يلي 4

- جميع الخدمات العامة للدولة مهما كان اسلوب ادارتها وطبيعة عملها (المشاريع ، البرامج) .
- الشركات شبه العامة
- المجتمعات الاقليمية اللامركزية
- الجمعيات او المنظمات او الاشخاص الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص والمستفيدين من الاموال العامة او المساعدة المالية من الدولة.
- المؤسسات الدستورية الكبرى للدولة (مؤسسات الجمهورية)، الوزارات ، والحسابات العامة ، حتى تلك التي تتمتع باستقلالية إدارية .
- الخدمات الادارية والمالية للقضاء
- الشركات ذات المصلحة الاستراتيجية للدولة .

ومن خلال ممارستها لمهام عملها من عام 2016 وحتى 2021 استطاعت المفتشية استرداد مبالغ مالية كبيرة اذ ابلغ المفتش العام فريق الخبراء الدولي بأن المفتشية حققت ارقاماً كبيرة في مجال تطهير المال العام على النحو التالي :

- في عام 2016 استردت أكثر من 54 مليار فرنك وانتعاش وتطهير 89 مليار .
- في عام 2017 تم استرداد ما يزيد عن 9 مليار فرنك سيفا.
- في عام 2019 تم تطهير 46 مليار
- في عام 2020 تم تطهير اكثر من 17 مليار
- في عام 221 تم تطهير اكثر من 37 مليار

المبحث الثاني: المفتشية العامة للدولة الصلاحيات والتنظيم

تتمتع المفتشية العامة حسب قانونها بعدد من الصلاحيات الواسعة اذ تم إصدار مرسوم رئاسي يحدد هذه الصلاحيات ([3])، كما تم إصدار قرار رئاسي حدد صلاحيات الاقسام والشعب([4]). وشكل هذان القانونان نقلة نوعية في اداء

---

[1] –LOI N° 004/PR/2000 Portant Répression des Détournements des Biens Publics, De la Corruption, de la Concu ssion, des Trafics d'Influence Et des Infractions Assimilées.

2– قرار رقم 1992\ رج \م ع د\2021\IGE\PR\1992 NO ARRETE

[3]– مرسوم رقم 0620\رج \2021 يقضي بإعادة تنظيم المفتشية العامة للدولة

[4]– قرار رقم \1992\رج\م ع د\2021 يقضي بتنظيم المفتشية العامة للدولة وصلاحيات الشعب والأقسام

المفتشية العامة للدولة حيث اعادا تنظيمها بما يتوافق والتزامات تشاد الدولية وان يكون مواكباً للتحولات الداخلية الايجابية التي شهدتها الجمهورية الخامسة.

المطلب الاول : صلاحيات المفتشية العامة للدولة

يرجع الهدف من انشاء المفتشية العامة للدولة الي ضمان السير الأمثل والفعال للاعتمادات المالية ، واستعمالها استعمالا عقلانياً من قبل المؤسسات الموضوعة تحت تصرفها وكذا قمع الاختلاس والتبذير والتلاعب بالأموال العمومية ، وفوق ذلك تجعل المحاسبين العموميون والأمرين بالصرف يشعرون بالرقابة تجاههم ، مما يجعلهم يقللون من الأخطاء تشير المادة (3) من القانون المنظم للمفتشية الي صلاحيات واسعة حيث نصت على : (تكلف المفتشية العامة للدولة بالسهر على الادارة العامة الرشيدة للدولة ، ومحاربة الرشوة واختلاس الاموال العامة ، وبهده الصفة تُخَول المفتشية العامة للدولة بالمهمة الدائمة الخاصة بالمراقبة والتحقيقات والدراسات الهادفة إلي فرض ضمان احترام النظم الشرعية والاخلاقيات الادارية وآداب المهنة والإدارة النزيهة والشفافة للأموال العامة ، والسهر على)([1]). و باعتبارها هيئة حكومية تهدف الي تعزيز الشفافية والمساءلة في الادارة العامة وتتولى المفتشية مهام متعدد تشمل من ضمن امور اخرى :

– **المراقبة والتفتيش** : إجراء عمليات التفتيش والمراقبة على الأنشطة الحكومية والمؤسسات العامة للتحقق من مدى الالتزام بالقوانين واللوائح.

– **التحقيق:** القيام بالتحقيقات في حالات الفساد أو سوء الإدارة، وجمع الأدلة والشهادات اللازمة.

– **تقديم التوصيات** : تقدم توصيات للحكومة لتحسين الأداء الإداري وتقليل الفساد.

– **التدقيق المالي:** تتولى المفتشية فحص الحسابات والميزانيات للتأكد عدم وجود تلاعب أو فساد مالي.

– **إعداد التقارير:** إعداد تقارير دورية حول نتائج المراقبة والتحقيقات، وتقديمها إلى السلطات المعنية

– **التعاون:** التعاون مع الهيئات القضائية والأمنية لتعزيز جهود مكافحة الفساد.

– التعاون مع الجهات الأخرى

المطلب الثاني: تنظيم المفتشية العامة للدولة

الهيكل التنظيمي للمفتشية العامة للدولة في تشاد يتكون من عدة مكونات رئيسية وهي:

1– المدير العام : يشرف على جميع انشطة المفتشية ويكون مسئولاُ عن وضع السياسات والاستراتيجيات.

2– المكاتب الإدارية : وتشمل العديد من المكاتب المتخصصة مثل :

– قسم التفتيش المالي : يتولى المهام المتعلقة بالتدقيق المالي والمراقبة.

– قسم التفتيش الاداري : يركز على تقييم الأداء الإداري والامتثال للقوانين.

– قسم مكافحة الفساد : يعمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

3– فرق التفتيش : تتكون من مفتشين متخصصين يقومون بتنفيذ عمليات التفتيش الميدانية وجمع البيانات.

4– وحدات الدعم الفني : تقدم الدعم في مجالات مثل تكنلوجيا المعلومات والتدريب.

5– لجان استشارية : قد تضم خبراء ومستشارين للمساعدة في تطوير السياسات والاجراءات.

[1]- مرسوم رقم 0620\ارج \2021 يقضي بإعادة تنظيم المفتشية العامة للدولة

6- مكتب العلاقات العامة : يتولى التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور لتعزيز الشفافية والإبلاغ عن الأنشطة.
هذا الهيكل التنظيمي يساعد المفتشية في أداء مهامها بكفاءة وفاعلية مما يعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها في تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. وتناولت المادة (2) من القانون رقم : **2021\PR\IGE**1992 المتعلق بإعادة تنظيم المفتشية حيث نصت على : (تنظم المفتشية العامة للدولة على النحو التالي) :

- مكتب
- الشعب
- الاقسام المتخصصة

المبحث الثالث

مدى ملاءمة القانون المنظم للمفتشية العامة مع أحكام الاتفاقيات القارية والدولية لمحاربة الفساد

قانون المفتشية العامة للدولة في تشاد يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة. يحدد هذا القانون صلاحيات المفتشية، وتنظيمها، وآليات عملها، كما يركز على مكافحة الفساد وسوء الإدارة ، منطلقاً من التزامات تشاد الدولية والاقليمية .

يمكن تقييم مدى ملاءمة قانون المفتشية العامة للدولة في تشاد مع أحكام الاتفاقية الأفريقية من خلال النقاط التالية:

- التوافق في الأهداف : كلاهما يهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.
- آليات العمل: إذا كانت آليات العمل المنصوص عليها في القانون تتماشى مع المعايير الدولية، مثل التحقيقات المستقلة وتقديم التقارير.
- حماية المبلغين : يجب أن يتضمن القانون أحكامًا لحماية المبلغين عن الفساد، وهو ما يتماشى مع أحكام الاتفاقية.
- التعاون الدولي : ينبغي أن يتيح القانون للمفتشية التعاون مع الهيئات الدولية والمحلية الأخرى لتعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الفساد.

المطلب الاول: مقاربة بين الاتفاقية الافريقية لمكافحة الفساد واتفاقية الامم الممتدة لمكافحة الفساد

تلقي اتفاقيتي الامم المتحدة والاتفاقية الافريقية لمكافحة الفساد التزاماً على عاتق الدول الاطراف ومن بينها تشاد التي تتصدر قوائم الفساد في تصنيف منظمة الشفافية حيث احتلت تشاد المرتبة 160 من بين 180 دولة معنية ([1])، تبذل جهوداً مقدرة للحد من الفساد حيث ضمنت ديباجة دستورها عزمها على مكافحة الفساد بكل السبل المتاحة ([2]).

الفرع الاول : من حيث الإقرار

استطاع الاتحاد الافريقي أن يحقق بعض مطالب الشعوب الافريقية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إرساء اللبنة الأولى لحوكمة رشيدة لثروات القارة بتبني اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته بالموافقة الاولى من جانب المؤتمر الوزاري للاتحاد الإفريقي الذي عقد باديس ابابا في سبتمبر عام .2002 ثم تم اعتمادها من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة الذي يتكون من وزراء الخارجية الأفارقة في الاجتماع الذي عقد بأنجامينا العاصمة التشادية في

1- النسخة 26 من تقرير منظمة الشفافية الدولية ، تصنيف 2020

2- دستور 29 ديسمبر 2023 الصادر بموجب المرسوم رقم 3892\رم\2023

مارس عام 2003 . وفي الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الافريقي في مابوتو المؤرخ 11 مايو عام 2003 اعتمدت الاتفاقية الافريقية لمنع الفساد و مقاومته.

لاقت الاتفاقية ترحيبا مقدراً من عدد كبير من الدول الإفريقية ودخلت حيز النفاذ في عام 2006 . ويُحسب للقارة الإفريقية أنها سبقت الأمم المتحدة في تبني واعتماد هذه الاتفاقية في شهر مايو من عام 2003 فيما جاء اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 في شهر سبتمبر من ذات العام. وبذلك أصبحت اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته لسنة 2003 المنظومة القانونية الأولى على مستوى القارة الأفريقية لمنع الفساد ومكافحته والقضاء عليه عن طريق وضع المسؤولية على عاتق جميع الدول عبر الإنفاذ التشريعي على المستوى الوطني والتعاون الدولي فيما بينها وصادقت عليها معظم دول القارة في هذه الاتفاقية ([1]) بينما اكتفت بالتوقيع عليها دون المصادقة القليل من الدول الافريقية ([2]) فقط ثلاث دول لم توقع ولم تصادق ([3]).

تم اقرار اتفاقية الامم المتحدة في 31 اكتوبر 2003 ودخلت حيز التنفيذ في 14 ديسمبر 2005 وأن اعتماد هذه الاتفاقية

الفرع الثاني : البنية القانونية للاتفاقية الافريقية لمنع الفساد و مكافحته

تتكون اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته لسنة 2003 من (28) فصل ، تسبقها ديباجة تشرح باستفاضة الحاجة الماسة لاعتماد هذه الاتفاقية بهدف منع الفساد ومكافحته في القارة الافريقية، والقلق الذي ينتاب المجتمع الأفريقي من خطورة تداعيات الفساد على التنمية المستدامة وعلى المؤسسات الديمقراطية وقيم العدالة التي يجب أن تسود جميع المجتمعات دون أدنى تمييز. اما عن تاريخ الإقرار فقد أقرت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع ومكافحة الفساد في عام ،2002 ودخلت حيز التنفيذ عام .2003 .

الفرع الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد

لتتضمن اتفاقية الأمم المتحدة (71) مادة شاملة التعريفات والأهداف في حين تتضمن

اتفاقية الاتحاد الإفريقي (28) مادة شاملة التعريفات والأهداف.

وتبدو اوجه التشابه والاختلاف في :

- يلاحظ في اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد أنها عرفت الفساد بأنه

"الأعمال والممارسات بما فيها الجرائم ذات الصلة التي تحرمها الاتفاقية"، في حين ان

اتفاقية الأمم المتحدة لم تعرف الفساد.

1- أثيوبيا، أنغولا، أوغندا، بتسوانا، البنين، بوركينافاسو، بورندي، تشاد، تنزانيا، التوغو، الجزائر، جزر السيشال، جزر القمر، جزر الموريس، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، رواندا، زامبيا، زمبابوي، السنغال، سيراليون، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، الكنغو، كوتديفوا ر، كينيا، ليبيا، ليبيريا، ليسوتو، مالاوي، مالي، مدغشقر، مصر، الموزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.

2- إريتريا، إسواتيني (سوازيلاند سابقا)، تونس، جمهورية الكنغو الديمقراطية، جنوب السودان، جيبوتي، ساو تومي، السودان، الصومال، غينيا الاستوائية، الكاميرون، موريتانيا.

3- جمهورية أفريقيا الوسطى، الرأس الأخضر والمغرب.

– اشتركت الاتفاقيتان في تعريف العائدات وقرنت الاتفاقية الأولى العائدات بلفظ "الجريمة" (العائدات الإجرامية)، في حين ربطت اتفاقية الاتحاد الأفريقي العائدات بلفظ "الفساد" أي عائدات الفساد، وبذلك تكون اتفاقية الاتحاد الإفريقي أكثر دقة وتخصيصا في تعريف العائدات المتحصلة عن ممارسات فاسدة .

– انفردت اتفاقية الاتحاد الإفريقي بتضمين التعريفات مفهوم القطاع الخاص ، باعتباره قطاعا خاضعا للملكية الخاصة في حين لم يرد ذكر القطاع الخاص ضمن تعريفات اتفاقية الأمم المتحدة.

اولاً: من حيث التعريفات المتضمنة في الاتفاقيتين

إذا كانت اتفاقية الأمم المتحدة قد احتوت على ثمانية فصول ، تشكل خمسة فصول منها المضمون الفني للاتفاقية ، فإن اتفاقية الاتحاد الأفريقي قد خلت من التقسيم على هذه الشاكلة واكتفت بأن تعالج كل مادة موضوعا مختلفا.

تميزت اتفاقية الاتحاد الإفريقي بتغطيتها لقضايا لم تطرحها اتفاقية الأمم المتحدة رغم انها جاءت لاحقة لها، منها قضية تمويل الأحزاب السياسية بالإضافة إلى دور المجتمع المدني والإعلام وتيسير حصول وسائل الإعلام على المعلومات الخاصة بقضايا الفساد.

ثانياً: من حيث آلية المتابعة :

تختلف طبيعة متابعة التنفيذ بين الاتفاقيتين، حيث تطبق المادة (22) من اتفاقية الاتحاد الإفريقي على آلية المتابعة من خلال فريق استشاري لمتابعة التقدم الذي تحرزه كل دولة في الامتثال للاتفاقية، في حين أن المادة (63) من اتفاقية الأمم المتحدة تشير إلى عقد مؤتمر الدول الاطراف لمساعدة الدول وتشجيعها على تنفيذ الاتفاقية .

ثالثاً: من حيث نطاق التطبيق

تعكس التعريفات الواردة في الاتفاقيتين نطاق التطبيق ، فوفقا للمادة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة يشمل نطاق التطبيق الممارسات ، كالمنع ، والتحري والملاحقة والتجميد والحجز والإرجاع .

أما وفقا للمادة (4) من اتفاقية الاتحاد الإفريقي فأن نطاق التطبيق يتضمن الأشخاص، حيث تم التركيز على سلوكيات الموظف العمومي بشكل رئيسي من جانبي الطلب والعرض في معاملاته مع الأطراف الأخرى من أفراد وشركات ، وكذلك الكسب غير المشروع ، وإخفاء واستخدام العائدات المتحصل عليها .

المبحث الرابع: الاجهزة الرقابية التحديات والأفاق

تعتبر مكافحة الفساد من أهم مقومات المجتمعات المتقدمة فهو الدليل الواضح على الشفافية و حسن إدارة شؤون الدولة من خلال الحوكمة الرشيدة وحسن التصرف في المالية العمومية . رغم أنه يصعب على الدولة أن تراقب و تعاقب ذاتها من خلال آلياتها خصوصا عندما يكون لها موروث من الممارسات غير الشفافة يعتمد على آلة إدارية ينخرها الفساد، على ذلك تواجه الدول تحديات كبيرة يساعدها في مجابهتها تطلعها إلى أفاق مستقبل أكثر اشراقاً.

المطلب الاول: التحديات التي تواجهه الاجهزة الرقابية

يكشف التحليل والمتابعة أن الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية والاقليمية بذلت إلى حد كبير جهودا كبيرة لمكافحة الفساد على النحو الذي تفتضيه هذه الاتفاقيات بإنشاء اجهزة مكافحة الفساد. غير أن هذه الجهود تواجها صعوبات جمة تشكل في محملها تحديات تواجه هذه الاجهزة وعلى الرغم من إنشاء هذه الأجهزة، إلا أن تشاد واجهت تحديات كبيرة في تنفيذ برامج مكافحة الفساد .من بين هذه التحديات :

– نقص الموارد البشرية والتقنية.

– الضغوط السياسية التي قد تؤثر على استقلالية الأجهزة.

–الثقافة المجتمعية التي قد تتسامح مع الفساد.

– ضعف التدابير التشريعية والإدارية المتخذة للحد من الممارسات الفاسدة

– نقص البيانات والإحصاءات التي يمكن أن تقيس معالجة الفساد

– انعدام الدراسات حول قياس الفساد وبناء قدرات الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد للتعامل مع هذه التحديات.

– التحديات القانونية المتمثلة في الثغرات في الإطار القانوني الذي ينظم عمل المفتشية، مما يجعل من الصعب تنفيذ بعض المهام.

المطلب الثاني : الافاق المستقبلية للأجهزة الرقابية

تعتبر الأجهزة الرقابية من الأدوات الأساسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المؤسسات الحكومية والخاصة. الآفاق المستقبلية لهذه الأجهزة يمكن أن تتضمن عدة جوانب:

1. التكنولوجيا والابتكار:

– استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة للكشف عن الأنماط غير الطبيعية في المعاملات المالية والإدارية.

– تطوير تطبيقات الهواتف الذكية التي تتيح للمواطنين الإبلاغ عن حالات الفساد بسهولة وسرعة.

2. التعاون الدولي:

– تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الفساد عبر تبادل المعلومات والخبرات.

– توطين الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد مثل اتفاقيتي الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

في السنوات الأخيرة، بدأت تشاد في التعاون مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي لتعزيز قدراتها في مجال مكافحة الفساد .تم توفير الدعم الفني والتدريب للعاملين في الأجهزة الرقابية.

3. التدريب والتطوير:

– توفير برامج تدريب متقدمة للعاملين في الأجهزة الرقابية لتعزيز مهاراتهم في التحقيق والمراقبة.

– تطوير المناهج التعليمية لتشمل موضوعات تتعلق بالشفافية ومكافحة الفساد.

4. تعزيز الشفافية والمساءلة:

– إنشاء منصات إلكترونية لنشر المعلومات المتعلقة بالموازنات العامة والمشاريع الحكومية.

– تشجيع المجتمع المدني ووسائل الإعلام على مراقبة الأداء الحكومي والمشاركة في عمليات الرقابة.

5. الإصلاحات التشريعية:

– تحديث القوانين واللوائح المتعلقة بمكافحة الفساد لتكون أكثر فعالية وملاءمة للواقع الحالي.

– تعزيز حماية المبلغين عن الفساد لضمان عدم تعرضهم لأي نوع من الانتقام.

6. زيادة الوعي المجتمعي:

– تنظيم حملات توعية لتعريف المواطنين بأهمية مكافحة الفساد وطرق الإبلاغ عنه.

– تشجيع ثقافة النزاهة والشفافية في المجتمع.

7– تدريب وتطوير الكوادر : الاستثمار في تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم يمكن أن يعزز فعالية المفتشية

من خلال هذه الاتجاهات، يمكن للأجهزة الرقابية أن تعزز من دورها في مكافحة الفساد وتحقق نتائج إيجابية على المستويين المحلي والدولي.

مع استمرار الجهود المحلية والدولية، هناك أمل في أن تتمكن تشاد من تعزيز فعالية أجهزتها الرقابية وتطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمكافحة الفساد، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنمية المستدامة[1].

تعتبر نشأة الأجهزة الرقابية لمكافحة الفساد في تشاد خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية والمساءلة، رغم التحديات التي تواجهها .يتطلب الأمر تعاونًا مستمرًا بين الحكومة والمجتمع المدني والدعم الدولي لتحقيق نتائج ملموسة في هذا المجال.

مع استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، يمكن أن تلعب المفتشية العامة للدولة دورًا محوريًا في تحسين بيئة الحكم في تشاد، إذا تم توفير الدعم اللازم لها وتعزيز استقلاليتها.

خاتمة

تعتبر الاجهزة الرقابية ومن ضمنها المفتشية العامة للدولة في تشاد أداة أساسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية على الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن صلاحياتها وتنظيمها يمكّنها من القيام بدور فعال في تحسين الأداء الحكومي والمساهمة في التنمية المستدامة.

وتواجه المفتشية العامة للدولة في تشاد تحديات كبيرة، لكن هناك أيضًا آفاق واعدة لتحسين أدائها وتعزيز جهود مكافحة الفساد .من خلال تعزيز الموارد، وتحسين التعاون، وتطوير الإطار القانوني، يمكن أن تلعب المفتشية دورًا محوريًا في تعزيز الشفافية والمساءلة في البلاد.

بشكل عام، يمكن القول إن قانون المفتشية العامة للدولة في تشاد يتماشى مع العديد من أحكام الاتفاقية الأفريقية لمحاربة الفساد بل جاء كآلية وطنية لوضع التزامات تشاد المستمدة من تعهداتها الدولية والاقليمية موضع التنفيذ، لكنه يحتاج إلى تحسينات لضمان تطبيق فعّال وشفاف.

التوصيات :

نعتقد انه يمكن للأجهزة الرقابية أن تعزز من دورها في مكافحة الفساد وتحقق نتائج ايجابية على المستويين المحلي والدولي وعليها ان تأخذ بالتوصيات الاتية :

- تعزيز الموارد والاستقلالية للأجهزة الرقابية.
- توفير الحماية للأفراد المبلغين عن الفساد.
- تعزيز الشفافية و التأكيد على أهمية الشفافية في العمليات الحكومية.
- المسائلة وتعزيزها على جميع المستويات.

1– المادة(5\5) الخامسة من اتفاقية الافريقية لمكافحة الفساد

المراجع :

1- د. هدى عزاز ، الآليات القانونية للوقاية من الفساد و مكافحته على المستوى الوطني و الدولي، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع ، ط1، 2023.

2- النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان ، الطبعة الرابعة 2016.

3- Gardiner, A John , the politic of corruption in an American artysin Heidenheim er, u.s.a ، 167s168 p.

4- محمد علي محمد البدوي ، الفساد في النسق الاقتصادي ، وانعكاسه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، 1996

5- إحسان علي عبد الحسين ، دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد، ، هيئة النزاهة ، دائرة الشؤون القانونية ، قسم البحوث والدراسات.

6- سابينا سيجا ، جهود الاتحاد الأفريقي في مكافحة الفساد: الإنجازات والتحديات والفرص .

7- تقرير حول تطبيق مقتضيات الاتفاقية الإفريقية لمنع الفساد و مكافحته بتونس ، بحث وإعداد : الياس شعبان ، مراجعة وتدقيق : فدوى العوني تونس 2018.

8- المذكرة المفاهيمية للحوار الأفريقي الثامن لمكافحة الفساد الموضوع: "الآلية الفعالة لحماية المبلغين عن المخالفات: الاداة الحاسمة في مكافحة الفساد" 9-10 يوليو 2024.

9- الأعمال التحضيرية للمفاوضات الرامية إلى وضع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الامم المتحدة ، نيويورك، 2011.

10- د.عاتي يمينة ، الفساد الإداري والمالي مفاهيمه، أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير- جامعة محمد خيضر -بسكرة ، الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24-25 ابريل 2018

11- اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته .

12- اتفاقية الامم المتحدة لمنع الفساد ومكافحته